المواطنة وسؤال المجتمع المدني.

Citizenship and the question of civil society.

شوليط محند واعمر*

جامعة الجزائر 02" أبو القاسم سعد الله.

Ouamarphilo06@gmail.com

ملخص:

نحاول في هذه الورقة البحثية، الموسومة ب": المواطنة وسؤال المجتمع المدني "، تناول مفهوم المواطنة؛ كأحد القضايا القائمة في الحياة الاجتماعية والسياسية. لقد تبين لنا أن موضوع المواطنة يحوز على قدر كبير من الأهمية على المستوى النظري والعملي؛ فمن الجانب النظري، كان مفهوم المواطنة موضوعا محوريا في الفكر الفلسفي منذ العصور القديمة إلى الأزمنة الحديثة والمعاصرة، أما من الجانب العملي الممارساتي داخل المجتمع ومختلف مؤسسات الدولة، فكان المفهوم هدفا وغاية وحقا لكل مواطن ولكل نظام سياسي مهما كانت طبيعته. تشير المواطنة ــ في معناها ـ العام ـ إلى مدى ارتباط الفرد المواطن بدولته وقيم وطنه، حيث تستلزم التحلي بالسلوك السوي والمشاركة الفعالة؛ من أجل تحقيق تنمية شاملة وحفاظ دائم على المكتسبات المادية والمعنوية للدولة والمواطنين على حد سواء، لهذا يتبادر إلى الأذهان؛ أن المواطنة بحاجة إلى آليات وطرق تسعى إلى غرسها وتجسيدها عمليا ونظريا بين أبناء الوطن الواحد، ما جعلنا نحاول الربط بينها وبين مفهوم المجتمع المدني؛ الذي يعني مجموعة من المنظمات والجمعيات الطوعية والخيرية، والنقابات والأحزاب السياسية والإعلام، كأحد هذه الآليات التي بمقدورها حث المواطنين على التشبث بقيم الوطن ومكاسبه وهويته، فمن ؛ السهر على توعية الناس وتثقيفهم وتربيتهم على قيم المواطنة، بهدف تحقيق التماسك الاجتماعي، للنهوض بالدولة والمجتمع نحو تنمية مستدامة قوامها حب الوطن واحترام القانون، وانتاج ثقافة مادية ومعنوية تعلي من شأن الدولة. وقصد بلوغ هذه الأهداف المعلنة أعلاه؛ اعتمدنا على المنهج التحليلي، من أجل تحليل تمفصلات مشكلة المواطنة ومدى اسهام منظمات المجتمع

المدني في تكريسه وزرعه داخل ثنايا المجتمع الواحد، وهذ هي أهمية هذه الورقة ومقصدها، حيث تسلط الضوء على كيفية تحقيق وحماية الوطن والدولة من خلال تقوية شعور المواطنة لدى المواطنين.

كلمات مفتاحية: المواطنة، المجتمع المدني، الدولة، قيم المواطنة، المواطن.

Abstract:

This article is tagged and titled with "citizenship and the question of civil society ", when we try to analyze the concept of citizenship as one of the existing issues in social and political life. It is actually tagged with the ambiguities of modern societies. It has become evident that the issue of Citizenship term and application holds a great deal and more importance on the theoretical and political levels. On one hand, the theoretical side, the concept of citizenship was a central topic in philosophical thought from ancient times to modern and contemporary times. As for the practical side within society and the various state institutions, the concept was a goal and a right for every citizen and every political system of any nature. Citizenship - in its general meaning - refers to the extent to which the individual citizen is attached to his country and the values of his homeland, as it requires proper behavior and active participation In order to achieve comprehensive development and permanent preservation of the material and moral gains of the state and citizens alike, this comes to minds; Citizenship needs mechanisms and methods that seek to inculcate and embody it in practice and theory among the people of the same nation, which made us try to link it with the concept of civil society. This means a group of voluntary and charitable organization and societies, trade unions, political parties and the media, as one of these mechanisms that can urge citizens to cling to the nation's values, gains and identity. Ensuring that people are educated, educated and educated on the values of citizenship, with the aim of achieving social cohesion, to advance the state and society towards sustainable development based on patriotism and respect for the law, and the production of a material and moral culture that raises the status of the state. With a view to achieving the objectives stated above; We relied

on the analytical approach, in order to analyze in detail the problem of citizenship and the extent of the contribution of civil society organizations in its consecration and planting within the folds of one society, and this is the importance of this paper and its purpose, as it sheds light on how to achieve and protect the homeland and the state through strengthening the sense of citizenship among citizens.
Keywords: Citizenship; civil society; State; Citizenship values; citizens.

مقدمة:

إن المتأمل في راهن المجتمعات البشرية اليوم؛ يجد أنه واقع يتميز بتأزم في كل العلاقات السائدة فيه، سواء على المستوى الفردي؛ أي ما هو متعلق بعلاقة الذات بذاتها، أو على المستوى الاجتماعي، وهو ذلك الجانب الذي يخص العلاقات الرابطة بين الذات والذوات الأخرى؛ التي تشارك وجدانها في الحياة الاجتماعية، والذي تتجلى أكبر أشكاله في ذلك الانفصال الحاصل بين الفرد المواطن ومؤسسات الدولة، وهو ما يعرف بنقص في قيمة المواطنة وعدم ولاء الفرد لدولته.

لقد تعددت الأسباب وكثرت التفسيرات لظاهرة تفاقم وتعاظم هذا الشرخ بين الدولة وأفرادها، داخل كل المجتمعات وكل الأمم، وأمام هذا الأمر؛ ونظرا لأهمية المواطنة في تقوية أواصر التواصل والتلاحم بين الدولة والأفراد المنطوين تحت لوائها، نعتقد أنه من اللازم النظر في جملة الآليات التي بإمكانها إعادة ترصيص العلاقة القائمة بين الدولة ومواطنيها، ومحاولة زرع ثقافة المواطنة في المجتمع من زاوية جديدة، تتماشى ومقتضيات هذا الوضع. بل أكثر من ذلك؛ ينبغي القول، أن مشكلة المواطنة تمثل تحديا قويا لسد كل انحراف قد يلحق بالجماعات البشرية في عديد مجالات الحياة؛ من المدرسة إلى الشارع إلى السياسة والاقتصاد.

من بين هذه الآليات المتاحة؛ نجد المجتمع المدني، كأحد الآليات التي بمقدورها إعادة قيمة المواطنة إلى المؤسسات الاجتماعية، والحث على الحذو على خطاها، بهدف التصدي لكل خطر يحدق بالدولة والمجتمع على حد سواء. ولهذا نطرح المشكلة التالية: كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني زرع ثقافة المواطنة وتقريب الهوى بين الدولة والمواطنين؟ وما

مدى اسهام مثل هذه المنظمات في التحسيس بقيم المواطنة وغرسها في أوساط المواطنين؟

1-مفهوم المواطنة.

ومن أجل انفتاح تحليلي على المشكلة المطروحة أعلاه، نود أن نتطرق في بادئ الأمر، إلى تحديد مدلول مفهوم المواطنة. فنجد أنه يشير في معناه العام إلى تلك العلاقة الرابطة بين الفرد المواطن ومؤسسات دولته طبقا لجملة القوانين والعادات والتقاليد والعواطف التي تنظم هذه العلاقات، وبالتالي تحدد حقوق المواطن على الدولة وواجباته والتزاماته تجاهها، لهذا يقول أحد المفكرين« أفضل فهم للمواطنة هو انجاح العلاقة بين الفرد ودولته ... يتحدد جوهر معنى المواطنة بالنسبة للفرد بنوعية العلاقة التي تربط الفرد بالحكومة»[1](الجنحاني، 2006، ص، 27 ، حيث يدل هذا من جانب أول على مدى تمتع الفرد بالعضوية الكاملة في الجماعة السياسية، ومن جهة ثانية، ينم على إشارة مباشرة إلى نوع من الاحترام المتبادل بين الأفراد المواطنين لهذا يصدق القول في هذا المقام على حد ما ذهب إليه الدارسين حين قال «... المواطنة أيضا هي أساس الشرعية السياسية. فالمواطن لا يعد فقط فردا في دولة القانون، بل إنه يتمتع بجزء من السيادة السياسية»[2] (دومينيك شنابر، كريستيان باشولييه، 2016،ص، 10).

كما ورد أيضا تعريفا آخر للمفهوم يبين أن« المواطنة ببساطة جديدة هي الدور الإيجابي للفرد بصفته مواطنا، وأكد روسو على مفهوم المواطنة معلنا أنه يعتمد دعامتين أساسيتين: المشاركة الإيجابية من جانب الفرد في عملية الحكم والمساواة الكاملة بين أبناء المجتمع الواحد كلهم»[3] (عبد الفتاح عبد الكافي، ص، 437) فعن طريق المواطنة تحول الإنسان من كائن طبيعي إلى مواطن، في إطار قانوني يأمر بالواجبات ويسهر على تجسيد الحقوق، وتتحدد المسؤوليات والحريات جنبا إلى جنب، ولهذا تعد المواطنة أحد الركائز المهمة في الأنظمة الديمقراطية، التي تتيح الفرد؛ فرصة المشاركة في تحديد النظام السياسي في دولة ما « ولتغذية روح المواطنة، يجب أن تخضع أعمال الحكومة لاطلاع الشعب ومحاسبته ... فالمواطنة في نهاية المطاف، هي حكم الذات، أناسا يساهمون بفاعلية في الشؤون العامة لمجتمعهم المحلي وولايتهم»[4]، (الجنحاني،

2006، ص، 277)، وما هذا سوى دليل على مدى أهمية المواطنة حينما تتحقق بصورة عقلانية وكلية في إطار الدولة.

نفهم مما سبق أن مفهوم المواطنة يدل على مدى مشاركة الأفراد الفعالة والإيجابية في الدولة على كل المستويات، لهذا يقول عبد الله العروي « ... أن مفهوم المشاركة متأصل أولا في مفهوم السيادة الشعبية الذي لا يتأتى لأي علم اجتماع حديث بدونه، وثانيهما في مفهوم التنمية لأن التجربة أظهرت أن المفهومين مرتبطان ارتباطا وثيقا. فلا يتصور أي مجتمع معنى المشاركة ما لم يقبل مسبقا مبدأ السيادة الشعبية وما لم يعمل على تنمية امكاناته الاقتصادية»[5]، (العروي، 1993،ص، 99) فمن الصعب الحديث والاهتمام بما هو معنوي مثل مبدأ المواطنة في مجتمع تنخر جسده أزمات روحية ومادية، ولهذا نفهم أن المواطنة تقترن اقترانا كبيرا بكل ما يتعلق بحياة الفرد الخاصة منها والعامة.

وأمام هذا الوضع ينبغي تفعيل قيم وممارسات المواطنة بين أفراد المجتمع، لأنها تهدف في عموم معانيها إلى تمسك الفرد بالقيم العليا لدولته، من خلال تنشئته في اطار منظم ومهيكل قانونا، وذلك فقط ما باستطاعته إعادة احياء بذور الأمل والطمأنينة في نفوس المواطنين، ومنه يتضح لنا مدلول هذا القول، الذي يرى أن المواطنة «هي التزامات متبادلة بين الأشخاص والدولة، فالشخص يحصل على حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة انتمائه لمجتمع معين، وعليه في الوقت ذاته واجبات يتحتم عليه أداؤها»[6]، (مان،1984، ص، 253)، وهذا تحديدا هو الدليل على وجود ارتباط وثيق بين الثقافة المدنية وغايات المجتمع المدني.

في النهاية يمكن القول أن المواطنة تعبر عن سلوك يكتسبه الفرد من خلال السيرورة العملية والتشاركية في إطار الدولة، فهي تترجم نوع من العلاقة التي تربط بين الأفراد ومجموع مؤسساتها، حيث تشترط تلازما منطقيا وعمليا بين الحقوق والواجبات، والحريات والمسؤوليات، لأنها تهدف إلى تثبيت قيمة المساواة والعدالة التي تحميها قوانين هذه الدولة، بغض النظر عن الانتماءات العرقية أو الدينية، لهذا السبب بالذات «تعد المواطنة أساس الرباط الاجتماعي ففي المجتمع الديمقراطي الحديث لم يعد الرباط بين الأفراد دينيا أو سلاليا وإنما سياسيا، فعيش أفراد معا لا يعني بالضرورة اعتناقهم ذات الدين أو اشراكهم في التبعية لذات الملك الحاكم أو خضوعهم لذات السلطة وإنما كونهم مواطنين تابعين لذات النظام السياسي»[7] (دومينيك شنابر، كريستيان باشولييه، ص، 10).

2-مفهوم المجتمع المدني.

ومن جانب آخر؛ يعتبر مفهوم المجتمع المدني من أكثر المفاهيم المجاورة لمفهوم المواطنة، فهو أحد نواتج الفكر الفلسفي الحداثي، والذي تعرض له الفكر المعاصر بالدراسة والنقد. ولهذا قدمت له مجموعة من التعاريف شملت العديد من المفكرين والباحثين على اختلاف منطلقاتهم الفكرية ومشاربهم السياسية.

لذا نجد أن موضوع المجتمع المدني شكّل حلقة محورية في الفكر الفلسفي وذلك لاستقطابه لميول بحثية متنامية باستمرار، وهذا لم يكن سوى نتيجة لطبيعة القضايا المتشابكة والمتلازمة التي يطرحها كمكونات أساسية له، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن سؤال المجتمع المدني واقع بين متطلبات الفرد ومقتضيات الجماعة من جهة وشرعية الدولة وفعاليتها من جهة أخرى.

تمثّل اللحظة التي صاغ فيها المفكر الإيطالي، الشيوعي أنطونيو غرامشي A Gramsci (1891-م1937)، نظريته حول مفهوم المجتمع المدني؛ لحظة لا يمكن التغاضي عنها في نشأته وتطوره، لأنه قدم تحليلا مخالفا للطرح الليبرالي الكلاسيكي والهيغلي والماركسي على حد سواء، وذلك؛ حين جعل منه أداة للهيمنة الثقافية والإيديولوجية. بمعنى أن جهاز الدولة بالإضافة إلى سيطرته على المجتمع بالقوة الأمنية والعسكرية، بإمكانها أيضا ممارسة الهيمنة من خلال منظمات المجتمع المدني؛ التي تشمل المدرسة والإعلام والنقابات والكنائس؛ كمؤسسات ومنظمات تعتمد على العمل الثقافي والإيديولوجي بالدرجة الأولى، ومنه «تصبح الجبهة الثقافية هي الميدان الرئيسي للنزاع»[8] (جون كاميت، 1984، ص، 253)، ولهذا جعل غرا مشي من المجتمع المدني بخلاف ماركس ركيزة من ركائز البنية الفوقية للدولة. وهذه هي الدلالة الجديدة التي لحقت بمفهوم المجتمع المدني. إن غرامشي من الرافضين لهذا الواقع الذي آل إليه المجتمع المدني، حين رأى فيه الأهمية البالغة في توجيه الرأي العام بصناعة ثقافة جماهيرية جديدة ثورية من أجل تحقيق الهيمنة المضادة. وذلك بتأطير أفراد المجتمع والطبقات الخاضعة والنقابات العمال، عن طريق تكوينهم وتربيتهم على ثقافة التحرر من السيطرة التي تمارسها الدولة عليهم. إن التثقيف والتعليم من الأسس التي يرتكز عليها غرامشي من أجل بلوغ هذا الهدف الذي يشارك فيه المثقفين العضويين فالمجتمع الذي يحلم به. « هو مجتمع عضوي بقيادة الطبقة العاملة، هنا يوجد أشكال الممارسة والنضال

الإيديولوجي (بالتلازم مع النضال السياسي وهو أمر يؤدي إلى منافسة سلطة الدولة بواسطة المؤسسات المدنية التابعة لها»[9] (جيوفري نوبل سميث، كينتين هور، 1991، ص، 198) هذا هو البديل الذي يقترحه غرامشي بغية تحقيق العدالة الاجتماعية والحرية السياسية عند اختراق الهيمنة التي وضعها المجتمع الجديد.

لم يتوقف التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني عند لحظة الفيلسوف الايطالي غرامشي؛ بل استمر في التشكل خلال الفترة المعاصرة، أين أخذ المفهوم معنى مغايرا. لكن منظّري المجتمع المدني لهذه الفترة احتفظوا بالطابع الشكلي الذي قدمه غرامشي للمفهوم، كتنظيم مستقل عن كيان الدولة وأضحى يشير إلى كل أنواع الأنشطة التطوعية التي تنظمها الجماعة حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة، فمنه «يرجعنا المجتمع المدني إلى مساحة عامة حيث بإمكان المواطنين والمجموعات أن ينخرطوا في نشاطات سياسية على نحو مستقل عن الدولة ، ويتكون المجتمع المدني من منظمات غير حكومية مختلفة، قوية بما فيه من الكفاية ليحصل التوازن»[10] (مارتن غريفين وتيري أوكالاهان، ص، 368)، وهنا أخذ المجتمع المدني وضعا مغايرا لكل ما سبقه حين أضحى سلطة في أيدي المواطنين في مقابل سلطة الدولة ذات خطاب مناوئا لأيديولوجيتها، إنه يسعى دائما إلى التقليص من السلطة القهرية للدولة وجعلها أكثر استجابة لحاجات مواطنيها. فهو يمثل مكانا يزيد فيه الناس من تطوير وتعزيز صفاتهم العليا، من خلال تغذية أسس الحرية داخل المجتمعات؛ من أجل الاختيار والمشاركة السياسية في أطر منظمة وديمقراطية، حيث تتخذ القرارات من خلال هذه الإمكانية التي تتاح للأفراد في الحوار المفتوح والعقلاني حول قضايا تخصهم، وهذا يكون خارجا عن كل أنواع الصراعات والنزاعات السائدة بين طبقات الحكم. ولهذا يقول أحد المفكرين «إنه مجتمع مستقل إلى حد بعيد عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية، والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة»[11] (الجنحاني، 2006، ص، 33)، واستقلاله هذا لا يعني بتاتا أنه يعمل ضد مصلحة الدولة، بل يسعى عكس ذلك؛ إلى تنظيم المجتمع، ضد كل ما يهدد وطنه وكيانه.

إن المجتمع المدني يشمل على كل التنظيمات غير الحكومية، التي تتصف بطابع التطوع والعمل غير الربحي، حيث تسعى إلى تأطير المجتمع وتوجيهه نحو أخلاق عامة وتحقيق للصالح العام فهو «يشير إلى كل أنواع

الأنشطة التطوعية التي تنظمها الجماعة حول صالح وقيم وأهداف مشتركة، وتشمل هذه الأنشطة المتنوعة للغاية التي ينخرط فيها المجتمع المدني تقديم الخدمات أو دعم التعليم لمستقل، أو التأثير على السياسيات العامة ففي إطار هذا النشاط الأخير مثلا يجوز أن يجتمع مواطنون خارج دائرة العمل الحكومي لنشر المعلومات حول السياسيات العامة أو ممارسة الضغوط بشأنها أو تعزيزها»[12] (ادواردز،،2015، ص، 192)، وبهذا المعنى يكون المجتمع المدني عاملا مساعدا في حل المعضلات الاجتماعية والسياسية التي حلت بالإنسان المعاصر. وفي المجتمعات المعاصرة عند استبداله بسيطرة السوق والأزمات النفسية جراء الحروب والصراعات بنشاطات ترفيهية وتثقيفية .

لقد عدّد مايكل إدواردز العوامل التي ساعدت على ظهور المجتمع المدني في الأزمنة المعاصرة، لذا فهو «نتيجة انهيار الشيوعية وما تبعها من انفتاح على الديمقراطية، والتحرر من الوهم المتعلق بنماذج اقتصادية وسياسية من الماضي، وتوق الإنسان إلى الاندماج في المجتمع ضمن عالم يزداد فيه الشعور بعدم الأمن يوما بعد يوم»[13] (ادواردز، 2015 ، ص،18).

فالتطور الكبير الذي حصل في المجتمع المدني يعود إلى ثمانيات القرن الماضي حين ثارت شعوب بلدان أوروبا الشرقية على الأنظمة الاشتراكية، وأبانت عن رغبتها في التحرر من ديكتاتوريات الدولة الاشتراكية، فالنظام العالمي الجديد (العولمة) قد مهّد الطّريق إلى ظهور جمعيات ومنظمات المجتمع المدني من نقابات وأحزاب وجمعيات خيرية على اختلاف طابعها؛ فمنها ما هو ذات طابع محلي، ومنها من ذات طابع عالمي، وهو ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي، الذي ينشط على كل أنحاء العالم. ولهذا يمكن القول أن المجتمع المدني «... شبكة واسعة ومتضامنة من الجمعيات والتنظيمات الأهلية تمثل فضاء سياسيا واجتماعيا للنضال من أجل الحرية والديمقراطية، وفرض احترام المؤسسات والقوانين، وفضح الأيدي الخفية عبر إعلام حر، ومن هنا جاء الارتباط الوثيق بين المجتمع المدني والإعلام الحر»[14] (الجنحاني،2006، ص، 55)، فهكذا تنظيمات لا تقبل أبدا الإساءة إلى قيمة السيادة أو الحاق الضرر بالدولة، بل تتيح فرص التنظيم الذاتي لأفرادها من أجل الانسجام والتكامل والسعي بكل الطرق إلى تجسيد وتفعيل ثقافة العيش المشترك بين مواطني الدولة الواحدة على المستوى المحلي، وبين مختلف الشعوب على المستوى العالمي، لهذا يقول

هيثم مناع « استخدم مصطلح المجتمع المدني للإشارة إلى فئة، أو كتلة اجتماعية يفترض أن يتوفر فيها مقدار من التجانس ومن الانسجام»[15] (هيثم. م، 2008، ص، 47).

هذه التعاريف المقدمة تلخص المجتمع المدني؛ بأنه مجموعة المؤسسات التي تتيح للأفراد امكانية الاستفادة من الخيرات والمنافع العامة دون تدخل أو توسط الحكومة. وتحدد الوظيفة الأساسية، التي تمكن من الوصول إلى مرحلة التأسيس والتنظيم القوي والفعال في لعب دور الوساطة بين الفرد المواطن والدولة القوية؛ المطلقة السيادة ولهذا نفهم أنه يوجد نوع من التلاقي بين منظمات المجتمع المدني وقيم المواطنة فأين يظهر ذلك؟

3-العلاقة بين المواطنة والمجتمع المدني:

من خلال تحليلنا لمفهومي المجتمع المدني والمواطنة؛ يتضح لنا أنه يوجد نوع من الترابط والتكامل الوظيفي بينهما، فمنظمات وجمعيات المجتمع المدني تهدف إلى محاولة ترتيب العلاقة بين المواطن والدولة على أسس عقلانية تتحدد بموجب القانون، فمن حيث التأسيس يظهر ذلك جليا، حسب ما ذهب إليه عزمي بشارة في قوله هذا «وجد المجتمع المدني تعبيره السياسي والقانوني الأول في إعلان حقوق الإنسان والمواطن في أعقاب الثورة الفرنسية. حيث تحول عمليا إلى فكرة المواطنة بمعناها الحديث، أو حيث بدأ تاريخ فكرة المواطنة المعاصر»[16]، (عزمي،2010،ص، 59)، أين تحولت الحقوق الاجتماعية إلى جزء لا يتجزأ من حقوق المواطنة، ولهذا يطالب المجتمع المدني بتجسيدها وحمايتها من كل خطر يهددها، ما جعل معناه يدل على «أنه مجموعة من التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة ... هذه التنظيمات التي تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها»[17] (عبد الغفار شكر، 2004، ص، 177) ولكن دون المساس بمقومات الأمة، بل بالأحرى ما هو مطلوب؛ هو السعي الدائم نحو تفعيل المشاركة البناءة والفعالة بين المواطن ومؤسسات دولته، ولهذا يترجم غاياته العليا المتمثلة في وقاية مبدأ المواطنة، وتحقيق مجتمع الرفاهية، والعدالة والمساواة، بعيدا عن كل أشكال التسلط والسيطرة. لأن في حقيقة الأمر؛ الحديث عن المجتمع المدني ومدى فعاليته في تكريس ثقافة المواطنة، هو «حديث عن تمتع المواطنين بحريات فردية، مثل حرية التجمهر والتظاهر. وتشكيل منظمات سياسية أو شبه سياسية بما فيها الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية ونقابات عمالية، فحينما تتجسد هذه

الحريات يمكن القول فعلا أن أفراد هذا المجتمع يتمتعون بحقوق المواطنة»[18] (تشارلز تيللي، 2010. ص، 15.16).

إن الحياة الاجتماعية تتداخل فيها العديد من العوامل، منها ما هو اقتصادي وما هو سياسي وديني وأخلاقي، لهذا لا يمكن فصل مبدأ المواطنة عن تأثيرها وتأثرها بها، يمكن أن يكون التأثير سلبي من جانب سيطرة المواقف والقرارات السياسية على روح المواطن وسيادته، وذلك ما أشار إليه عزمي بشارة حين قال إن «وجود جهاز بيروقراطي سلطوي وعدم وجود دولة سيادية، وبالتالي تراكم ضباب كثيف يلف موضوعة المواطنة، وهي موضوعة المجتمع المدني الأساسية»[19] ، (عزمي،2010، ص 32،33)، فالمناخ السياسي في دولة ما؛ له دور كبير في نشاط ومساهمة المجتمع المدني في أداء دوره، إذ كل تضييق على المواطنة يمثل شدا للخناق على المجتمع المدني، ومن هذا نفهم مدى التكامل القائم بينهما، لهذا يضيف عزمي بشارة قائلا « إن هناك ارتباطا لا تنفصم عراه بين تشكيل الأمة وتشكيل المجتمع المدني الذي يعني انتماء قائما على المواطنة وليس على العقيدة أو قرابة الدم أو غيره»[20] (عزمي، 2010، ص، 32) فالمجتمع المدني يقوم على أسس مدنية تتجاوز كل اعتبارات دينية أو عرقية، ولهذا فهو قريب جدا من مفهوم المواطنة.

ففي ظروف تغيب فيها قيمة المواطنة داخل مجتمع ما، تكون النتيجة ظهور الطغيان بكل أشكاله؛ قد يكون سياسيا أو دينيا أو عرقيا، كل جماعة تبحث عن المزايا والمنافع الضيقة، التي لا غاية منها؛ سوى تهديد الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي. لتترك المجال إلى ظهور الحركات الانفصالية والانتماءات الجهوية كقوى فعالة تحاول لعب دور الوسيط بين الدولة والمجتمع. ولكن بخلاف هذا التصور؛ يسعى الفاعلين في المجتمع المدني إلى الحد من هذه التصرفات، لأن الغاية منه أنبل وأعظم، فلقد «ساعدت المنظمات المدنية مثل الصحف، المنتديات الأخوية الاجتماعية في جمع الناس ليكشفوا عن قيم وتراث، واهتمامات مشتركة، لتساهم بذلك الحس الاجتماعي؛ بأن المواطنة يغذيها المواطنين»[21] (ايبرلي،2003، 278)، حينما يسهم كل مواطن بأداء واجباته، والبدء بالمصالح العامة بدلا من المصالح الشخصية الضيقة.

يظهر لنا أن طبيعة المجتمع المدني الحقيقي، تتمثل في الطوعية والخيرية، ما يجعله مؤهلا لإعادة احياء روح المواطنة وتجديد بذورها في نفسية المواطن، لهذا يقول ستيفن ديلو « يشير المجتمع المدني، علاوة على

الحيز المستقل؛ إلى البيئة الأخلاقية الأعم التي تدافع عن الحقوق الفردية في اطار يحافظ على احترام تلك الفضائل المدنية التي يمكنها تأمين هذه الحقوق والالتزامات العامة اللازمة للمحافظة على استقرار المجتمع »[22] (ديلو، 2003، ص، 483)، فإلى جانب فضيلة المواطنة؛ التي كانت موضوعة المجتمع المدني وأساس قيامه، نجده كذلك يتحلى بقيم أخلاقية، ويسهر جاهدا على سيادتها بين الأفراد والمؤسسات الاجتماعية.

إن ما يثير الانتباه في هذا المقام، هو تعدد وظائف المجتمع المدني داخل الدولة، وهذا ما يبدد كل الشكوك التي تحوم حول طبيعة العلاقة القائمة بينهما، لهذا ينبغي التأكيد أنها علاقة تلازم وتكامل بينهما، حيث بمقدور منظمات المجتمع المدني توعية المواطن وترشيده إلى الخير العام،« وما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي، وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي، والمساهمة الفعالة في تحقيق التحولات الكبرى حتى لا تترك حكرا على النخب الحاكمة»[23]،(عبد الغفار شكر، 2004، ص، 177)، ففي الدول الديمقراطية وخاصة الديمقراطية التشاركية منها، تتيح فرصا كبيرة ومجالا معتبرا لمشاركة المواطن في تسيير شؤون المدينة على أحسن صورة، فلا تناقض ولا صراع بين مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني، بل هي علاقات تطغى عليها ثقافة العمل سويا، لأن الغاية النهائية من وجودهما؛ هي ترصيص بنى الدولة وتقوية جبهتها الداخلية والخارجية، على قيم المواطنة والوحدة. ولهذا يقول الصوراني «أن المجتمع المدني هو ذلك الذي يملأ الفضاء بين المجتمع والسلطة الحاكمة، ويوصل بينهما في الوقت نفسه»[24] (الصوراني،، 2010، ص،109)، إنه نواة صلبة؛ يكون ضد كل سلطة وكل قوة تريد السيطرة على الإرادة العامة، وتتعدى على قيم المواطنة، وحقوق المواطن. بل أكثر من ذلك؛ إن حضور المجتمع المدني في دولة من الدول يؤشر بمدى تقدم هذه الدولة في ترسيخ الديمقراطية، واحترام حرية التنظيم الذاتي للأفراد بعيدا عن حرص ومراقبة أجهزة الدولة.

إن الترابط بين المجتمع المدني والدولة يقوم على مبدأ المواطنة، لأنه يتأسس عليها اولا ثم يسعى إلى تجسيدها وتقويتها ثانيا، لهذا «سيكون محطة ضرورية أي منطقية من أجل تحقيق حرية الفرد وحقوق الإنسان والمواطن والمساواة الحقوقية... حيث إن مساواة الموانين أما القانون تمثل أساس الموقف العقلاني من الآخر»[25] (المديني، 1997، ص1051) ،

فهناك علاقة عكسية بين تقوية حقوق الفرد وتكريس ثقافة المواطنة، فكلما تحصل المواطن على حقوقه، كلما زاد حبه وانتمائه إلى الوطن، وكلما أبدى استعدادا للفناء من أجل وطنه والقيام بواجباته، ولهذا يقول ألان توران « أن يكون المرء مواطنا هو أن يشعر بمسؤوليته عن الأداء الجيد للمؤسسات التي تحترم حقوق الانسان وتسمح بتمثيل للأفكار والمصالح»[26] (ألان ت، 1992، ص، 424). فالوعي بأهمية المواطنة في بناء مجتمع قوي، يمثل سبيلا نحو بناء دولة عصرية تقرب الهوى بين أفراد المجتمع الواحدة وتقضي على التناقضات المذهبية والصراعات العرقية التي تهدد مصير الدولة.

يمكن القول أن المجتمع المدني يقوم بدورين بارزين في المجتمع ككل، فقد يقوم بدور تعبوي من خلال رفض المساس بكل القيم الروحية للشعب من سيادة وحرية وكرامة وحقوق ومسؤوليات؛ كمكونات أساسية لمنطوقة المواطنة، كما يقوم كذلك؛ بوظيفة تربوية تثقيفية من خلال سعيه إلى تدريب الناس على ثقافة العمل الطوعي والخيري والتنويري، بنشر أخلاق المدينة والإنسانية، وقول مايكل إدواردز يدعم ما ذهبنا إليه « وفي دورها الاجتماعي ينظر إلى المجتمعات المدني على أنها مخزون للرعاية وللحياة الثقافية، والإبداع الفكري، لتعليم الناس مهارات المواطنة ... ورعاية مجموعة من الأعراف الاجتماعية الايجابية التي تندرج بشكل غير دقيق تحت عنوان رأس المال الاجتماعي»[27] (إدواردز، 2015، ص34)، لأن حقيقة المواطنة تشير إلى حتمية أسبقية التنظيم الاجتماعي على البعد الفردي والشخصي، ولكن هذا لا يعني التعدي على حقوق الفرد الذاتية، بل على من ذلك، إن المجتمع المؤسس على قيم ومبادئ المواطنة يسعى إلى معاملة الناس بكل مساواة وعدالة، دون تمييز أو اقصاء.

خاتمة:

وفي الأخير نستنتج، أن العلاقة وثيقة بين المجتمع المدني كمجموعة من المنظمات والجمعيات الطوعية، التي تحتل مكانا وسطا بين المواطن والدولة التي ينتمي إليها، وهو ذلك الانتماء الذي يتحدد وفق قوانين وتشريعات تميز بين الحقوق والواجبات. فكل مراعاة لها واحترام لها؛ يمهد الطريق لميلاد مبدأ المواطنة كقيمة أساسية؛ لا غنى عنها في الحياة الاجتماعية والتنظيمية، التي تتأسس على مبادئ الإنسان السوي والخالص لوطنه ومؤسسات دولته، ولهذا يمكن الجزم بأن دور المجتمع المدني رائدا في تعزيز انتماء الأفراد إلى وطنهم، والتشبث بقيمه، من خلال مشاركة

المواطن الفعالة والهادفة إلى تحقيق المزيد من التنمية والتطور؛ عبر مختلف النشاطات والتضحيات التي يقدمها.

إن فالحديث عن المجتمع المدني ومدى اسهامه في تكريس ثقافة المواطنة؛ هو حديث عن تمتع المواطنين بحريات فردية وجماعية، تمكنهم من التجمع والتنظيم في شكل منظمات خيرية وسياسية ونقابية، وحينما تتجسد هذه الحريات يمكن القول فعلا أن أفراد الوطن يتمتعون بحقوق المواطنة، وهذا ما يحيلنا إلى القول بأن المجتمع المدني يتأسس أولا وقبل كل شيء على قيم المواطنة الموجهة لمجتمع ما، ومن جهة أخرى يسعى جاهدا إلى تكريسها وتطعيمها والدفاع عنها عندما يقتضي الأمر ذلك، لكي تصبح ممارسة واقعية، تسهم في تنمية روح الوطن التي لا بديل عنها في بلوغ الرقي الاجتماعي والسياسي.

المصادر والمراجع:

- الجنحاني الحبيب (2006)، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، منشورات الزمن. الدار البيضاء، المغرب.
- دومينيك شنابر، كريستيان باشولييه،(2016)، ترجمة: صونيا محمود نجا، ط1، المركز القومي للترجمة.
- عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي انجليزي).
- عبد الله العروي، (1993)، مفهوم الحرية، ط5، بيروت، المركز الثقافي العربي.
- ميشال مان، (1984،) موسوعة العلوم الاجتماعية: تعريب، عادل الهواري، سعد مصلوح، الكويت، مكتبة الفلاح.
- جون كاميت، (1984)، غرامشي حياته وأعماله، ترجمة: عتيق الرزاز: ط1، مؤسسة الأبحاث العربية القاهر.
- جيوفري نوبل سميث، كينتين هور،(1991)، غرامشي وقضايا المجتمع المدني، تر: فاضل جكتر :ط1دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق.
- مارتن غريفين وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدّولية، مركز الخليج للأبحاث.
- مايكل ادواردز،(2015)، المجتمع المدني: النظرية والممارسة، تر، عبد الرحمن عبد القادر شاهين، مر، سعود المولى، ط1، بيروت، المركز العري للأبحاث ودراسة السياسات.

- عزمي بشارة، (2010)، المجتمع المدني: دراسة نقدية، ط 6، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- عبد الغفار شكر، (2004)، اختراق المجتمع المدني في الوطن العربي: في الدولة الوطنية وتحديات العولمة، ط1، مكتبة مدبولي.
- تشارلز تيللي، (2010). الديمقراطية، ط1، بيروت، المنظمة العربية للترجمة.
21. دون ايبرلي، (2003)، المجتمع المدني في القرن الواحد والعشرين، عمان، دار الأهلية، ص، 278.
- ستيفن ديلو، (2003)، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، القاهرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- عبد الغفار شكر، (2004)، اختراق المجتمع المدني في الوطن العربي: في الدولة الوطنية وتحديات العولمة، ط1، مكتبة مدبولي.
- غازي الصوراني، (2010)، تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد.
- توفيق المديني، (1997)، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب.